



مداخلة دولة فلسطين في مجال التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه

المقدمة

القطاع الزراعي بمكوناته وفروعه المختلفة لا زال احد أهم دعائم الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال, ويعتبر أيضاً أحد أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني كونه يشكل مصدر رزق وعمل وغذاء لنسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني.

يعتبر قطاع المياه من القطاعات الحيوية الهامة لعملية التنمية الزراعية المستدامة على المستوى الوطني.

معوقات الاحتلال الاسرائيلي المفروضة على تطوير قطاع المياه ساهم وبشكل مباشر في الحد من فرص التنمية الحقيقية في القطاع الزراعي ولما لهذا من بعد استراتيجي في التنمية المستدامة مما عكس الوضع السيئ لقطاع المياه على محدودية المساحات الزراعية المروية في الاراضي الفلسطينية بشكل عام .

تسعى المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الاطار الى تعزيز استدامة وادارة الموارد المائية والحد من الانتهاكات الاسرائيلية وتعزيز الممارسات السليمة والتشريعات ذات العلاقة واعداد الاستراتيجيات و السياسات المؤدية الى مواصلة الصمود والتنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق الاولويات الوطنية.

الاطار التشريعى و القانونى:


أ- قانون الزراعة رقم (٢) لسنة (٢٠٠٣): *

حدد القانون صلاحيات وزارة الزراعة و بالتنسيق مع الجهات المختصة الاخرى وفقاً للاسس التالية:

- ١- الاستخدام الامثل للمياه واستخدام أنظمة ووسائل الري الحديثة.
- ٢- تحديد أوجه استخدامات الموارد المائية المخصصة للزراعة.
- ٣- المحافظة على الموارد المائية وتنقيتها.
- ٤- اجراء الفحوصات و التحاليل للمياه الزراعية.
- ٥- الاستفادة من المياه غير صالحة للشرب و المياه المعالجة .
- ٦- انشاء السدود الصغيرة و البرك لتجميع مياه الامطار للاستعمال الزراعي.
- ٧- تشجيع الاستثمار لمشاريع المياه للاستخدام الزراعي .
- ٨- حفر الابار المخصصة للاغراض الزراعية.

ب- قانون المياه رقم (١٤) لسنة (٢٠١٤): *

- * حدد القانون صلاحيات سلطة المياه الفلسطينية , وتضمن انشاء مجلس تنظيم قطاع المياه وصلاحياته و مهامه و عضوية اعضاءه , ويوجد تمثيل لوزارة الزراعة في المجلس.
- * كما أن القانون أعطى لسلطة المياه الحق في التعاون و التنسيق مع المؤسسات الرسمية الاخرى والجهات ذات علاقة وضمن اطار الموازنة المائية السنوية على تحديد كمية وكيفية استخدام المياه بالنسبة للقطاعات المختلفة.
- * وتقوم سلطة المياه باعداد الاستراتيجيات والسياسة والخطط المائية العامة وتنفيذها بالتنسيق و التعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- * والعمل على تحقيق التوزيع العادل والاستخدام الامثل لضمان ديمومة المصادر المائية الجوفية و السطحية بالتعاون و التنسيق.
- * كما ان لسلطة المياه صلاحيات عديدة من ضمنها وضع مفاهيم ومبادئ ادارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة الاستخدام و امدادات المياه .

- 
- * استناداً للأطر التشريعية و صلاحيات كل وزارة أو سلطة من المؤسسات الرسمية الزراعية و المائية, و الادوار المنوطة بهما يتضح أن لكل منهما دور في ادارة الموارد المائية لتحقيق الاستخدام الامثل وكفاءة الاستخدام لتحقيق الامن الغذائي و المائي للقطاعات المختلفة في التنمية المستدامة .

الاطار السياساتي و الاستراتيجي:

- * استناداً لخطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) , وتحقيقاً للأولويات الوطنية الفلسطينية قامت الحكومة الفلسطينية باعداد أجندة السياسات الوطنية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) والتي تعتبر أعلى وثيقة سياساتية كاطار مرجعي لعملية التخطيط للقطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) و التي استندت عليها الاستراتيجيات القطاعية .

استراتيجية القطاع الزراعي:

- * تضمنت استراتيجية القطاع الزراعي خمس أهداف رئيسية :
 - صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تعزز *
 - ادارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية *
 - انتاج و انتاجية وتنافسية الزراعة في الاسواق المحلية و الدولية ومساهمتها في الناتج المحلي و الامن الغذائي قد زادت
 - وصول المزارعين و المزارعات و الرياديين و الرياديات الى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي
 - لدى القطاع الزراعي اطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة *

ولكل هدف من الاهداف الرئيسية تم تحديد مجموعة من الاولويات السياساتية والتدخلات والمشاريع لتحقيق الهدف.

استراتيجية القطاع المائي:

- * تضمنت استراتيجية القطاع المائي أربع أهداف رئيسية:
- تطوير وحماية مصادر المياه وفق مبادئ الإدارة المتكاملة *
- تحقيق العدالة في توزيع خدمات المياه و الصرف الصحي *
- تحقيق إدارة فاعلة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في قطاع المياه *
- الاستثمار في البناء المؤسسي وتحقيق التميز التشغيلي *

ولكل هدف تم تحديد تدخلات برامج تنفيذية ومشاريع لتحقيقه. *

- * تضمنت الاستراتيجيتين التنسيق الكامل ما بين قطاع الزراعة و المياه من خلال المشاريع التنفيذية و اللجان المشتركة في القطاعين.

اللجان المشتركة:

- لجنة ترخيص ابار المياه الجوفية الزراعية الجديدة و اعادة تأهيل الابار القديمة *
- لجنة اعداد و تنفيذ مشاريع السدود الصغيرة لجمع مياه الامطار لاستخدامها في القطاع الزراعي *
- لجنة تنفيذ المشاريع المائية الاقليمية ومنها على سبيل المثال مشروع منظمة الاغذية و الزراعة (الفاو) الاقليمي و المتضمن تنفيذ أجندة (٢٠٣٠) حول كفاءة و انتاجية و استدامة المياه في منطقة شمال افريقيا والشرق الادنى *
- لجان توجيهية وفنية لاعداد برامج المشاريع المشتركة *
- لجان توجيهية وفنية مشتركة لتنفيذ المشاريع المائية *
- اعداد الانظمة ذات العلاقة ومنها نظام جمعيات مستخدمي المياه لادارة خدمة تزويد مياه الري على المستوى المحلي بالشراكة بين فنيي وزارة الزراعة وسلطة المياه الفلسطينية *

عوامل النجاح بخصوص التنسيق:

- الشراكة التكاملية فيما يتعلق بالمياه الزراعية *
- الزيارات الميدانية المشتركة من قبل موظفي وزارة الزراعة وسلطة المياه الفلسطينية للمشاريع *
- اللجان المشتركة لاستلام المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذها -
- لجان مشتركة لاعداد الدراسات و التقارير الفنية -
- كما يوجد مشاريع فردية لكل مؤسسة من المؤسسات خاصة بمهامها ويتم الاعلان عن المشاريع من خلال الاجتماعات المشتركة بين الطرفين .

ختاماً:

التنسيق بحاجة لوضع اسس و اليات عمل مشتركة على المستوى الوطني و الاقليمي.

وشكراً لحسن اصغائكم.